

مذكرة مفاهيمية

السياق والمبررات

يساهم التكامل الاقتصادي الجهوي في جميع أنحاء العالم في تسريع النمو والتنمية من خلال جلب العديد من الفوائد المتعلقة بتحسين التعاون السياسي وزيادة تكامل التجارة وتبادل السلع والخدمات، بالإضافة إلى خلق فرص العمل.

لقد كان محركا قويا وفعالا لزيادة الكفاءة الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم، كما يساعد في تحسين ملحوظ في الوضع الاقتصادي لاقتصادات السوق الناشئة. تُظهر العديد من الأمثلة حول العالم المزايا والفوائد المتعددة للتكامل الاقتصادي، لا سيما في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا.

الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي هو الرفع من إيقاع المبادلات، من خلال¹ :

(أ) تعزيز الميزات والخصائص النسبية لكل دولة وكل منطقة اقتصادية؛

(ب) خلق فرص تجارية وأسواق واعدة: تتمتع البلدان المشاركة بحرية الاختيار بين مجموعة واسعة من السلع والخدمات، بما في ذلك بتكلفة منخفضة؛

(ج) خلق فرص العمل: تساعد الخيارات المختلفة المتاحة في التكامل الاقتصادي على تحرير التجارة وتشجيعها؛

(د) تعزيز الفوائد للأسواق المالية: التكامل الاقتصادي مفيد للغاية للأسواق المالية، لأنه يسهل على الشركات اقتراض رأس المال بأسعار فائدة ميسرة؛

(هـ) زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر: التكامل الاقتصادي يعزز نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق المقاولات؛

(و) التكامل السياسي: تشكل البلدان التي تنخرط في التكامل الاقتصادي تجمعا وتكتسب نفوذا سياسيا أكبر من الدولة التي تعمل بشكل فردي؛

(ز) يؤدي إلى تقارب اقتصادي حقيقي: يمكن أن يؤدي التكامل الإقليمي إلى تقارب اقتصادي حقيقي بين الدول الأعضاء من خلال فتح الأسواق أمام المنافسة الأجنبية، الناتجة عن تفكيك الحواجز البيروقراطية والإدارية والجمركية بشكل خاص، كما يعزز حرية حركة الدول الأعضاء. رأس المال والعملية والموارد الأخرى.

تذكير بالمحطات التاريخية وملامح التجارب التي تشهدها إفريقيا

هكذا سيعتمد رؤساء الدول والحكومات الإفريقية على التكامل لبناء إفريقيا متكاملة كشرط أساسي لتنمية القارة. منذ عام 1963، كان السعي لتحقيق الوحدة الإفريقية مستوحى من روح الوحدة الأفريقية، مع التركيز بشكل أساسي على التحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي مع إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية (OUA).

¹ https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12553-wd-sia_french.pdf

وكانت أهدافها:

- تعزيز وحدة وتضامن الدول الأفريقية،
- تنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف معيشية أفضل لشعوب إفريقيا،
- الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها،
- القضاء على الاستعمار في إفريقيا بجميع أشكاله،
- تعزيز التعاون الدولي مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

دعت العديد من الحجج إلى تعزيز التكامل الإقليمي الإفريقي، وهي: ضعف التجارة الداخلية، ونفاذية الحدود، والحالة المتداعية أو غياب البنية التحتية وخدمات ذات الجودة.

وظهرت عدة مبادرات في أعقاب ذلك، منها:

1. **إنشاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية (CER)** التي تطورت بشكل فردي ولها أدوار وهياكل مختلفة.
2. **اتحاد المغرب العربي UMA**: تأسس في مراكش في فبراير 1989 بموجب معاهدة تأسيسية، ويجمع بين الجزائر وليبيا والمغرب وتونس وموريتانيا. وتتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي: "تقوية أواصر الأخوة التي توحد الدول الأعضاء وشعوبها، وتحقيق تقدم وازدهار المجتمعات التي تتكون منها، والدفاع عن حقوقها، والعمل على تطبيق سياسة مشتركة في مختلف المجالات. والمساهمة في حفظ السلام القائم على العدل والإنصاف والعمل التدريجي لتحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال".
3. **أعدت المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)** تحديد أساس التعاون بين الدول الأعضاء بالانتقال من رابطة غير رسمية إلى ترتيب ملزم قانونيا. وتتمثل رؤيتها في بناء منطقة يمكنها تحقيق درجة عالية من التنسيق والترشيد - لتمكين تجميع الموارد لتحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي وتحسين مستوى معيشة شعوب المنطقة. تضم SADC الآن 16 دولة عضو: أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر (منذ غشت 2017)، إيسواتيني، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشيل، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقي، تنزانيا، زامبيا وزيمبابوي.
4. **الهيئة بين الحكومية للتنمية (IGAD)** هي مجموعة اقتصادية إقليمية تتألف من ثماني دول في القرن الإفريقي: جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال والسودان وجنوب السودان، وقد تأسست في عام 1986. أيدت قمتها قرار تعزيز التعاون الإقليمي في ثلاثة مجالات ذات أولوية: (أ) الأمن الغذائي وحماية البيئة. (ب) التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية؛ (ج) السلام والأمن.
5. **السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)**: وهي منظمة تقع أساسا في شرق إفريقيا وشمال إفريقيا، وتتألف من 21 دولة عضو: بوروندي، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا ومدغشقر، ملاوي وموريشيوس وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسيشيل والصومال والسودان وتونس واتحاد جزر القمر وزامبيا وزيمبابوي). في 5 نونبر 1993، تم التوقيع على معاهدة تحويل ZEP (منطقة التجارة التفضيلية) إلى مجتمع اقتصادي إقليمي، في كمبالا (أوغندا) وفي 8 دجنبر 1994، تم التصديق على المعاهدة من قبل 12 من 19 دولة الأعضاء، مما يمثل علامة على التأسيس الفعال للكوميسا. المحور الرئيسي هو تعزيز التكامل الإقليمي من خلال التجارة والاستثمار وكذلك الاستخدام المستدام للموارد المستدامة لصالح جميع سكان المنطقة، والمساواة بين الجنسين وبناء قدرات الشباب والتنمية الاجتماعية.

6. **تجمع دول الساحل والصحراء:** منظمة دولية تضم 29 دولة إفريقية: بنين، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إريتريا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، كينيا، ليبيريا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، ساو تومي وبرينسيب، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، تشاد، توغو، وتونس. المهمة الرئيسية لتجمع الساحل والصحراء CEN-SAD هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء، من خلال الزراعة والصناعة والطاقة والتجارة والتمويل والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والثقافة والصحة.7

7. **المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا:** أنشئت في أكتوبر 1983، وتضم 11 بلدا: أنغولا، بروندي، الكاميرون، الكونغو، غابون، غينيا الاستوائية، غابون، جمهورية الكونغو ورواندا وساو تومي وبرينسيب. تتمثل مهمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز الحوار السياسي في المنطقة، وإنشاء سوق إقليمية مشتركة، ووضع سياسات قطاعية مشتركة، وتعزيز وتقوية التعاون المتناغم والتنمية المتوازنة والمستقلة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ولا سيما في الصناعة والزراعة، والموارد الطبيعية والبنية التحتية والتجارة والجمارك والأمور النقدية والمالية وكذلك السياحة.

8. **مجموعة شرق إفريقيا (CAE):** وتضم بروندي وجزر القمر وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا وكينيا ورواندا وسيشيل والصومال وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا. تأسست CAE في الأصل عام 1967، وتم حلها في عام 1977، ثم أعيد إنشاؤها في 2000-2001 مع كينيا وأوغندا وتنزانيا. تتمثل أهداف المجموعة في وضع سياسات وبرامج تهدف إلى توسيع وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبحثية والتكنولوجية والدفاعية والأمنية والقانونية والقضائية من أجل المنفعة المتبادلة.

9. **تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) في 28 ماي 1975 بموجب معاهدة لاغوس، وتتمثل مهمتها في تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل في جميع المجالات الاقتصادية بين الدول الأعضاء الخمس عشرة: بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوغو. في عام 1976، انضمت الرأس الأخضر إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي دجنبر 2000، انسحبت موريتانيا من هذا الاندماج.**

10. **الاتحاد الإفريقي (UA):** أنشأه رؤساء دول منظمة الوحدة الإفريقية في عام 2002 في ديربان، جنوب أفريقيا. والغرض منه هو تسهيل التكامل الاقتصادي الإقليمي بين أعضاء كل منطقة وداخل المجموعة الاقتصادية الإفريقية الكبرى (CEA).

كما خلص التقرير حول حالة التكامل الإقليمي في إفريقيا الذي نشرته مفوضية الاتحاد الإفريقي، إدارة الشؤون الاقتصادية في عام 2019، إلى أن عملية التكامل الإفريقي قد سجلت نتائج لا يمكن إنكارها تماشيا مع أحكام معاهدة أبوجا، على الرغم من مختلف العقبات التي تعترضها أن تبطئ عملية التكامل.

وتشمل هذه التحديات، من بين أمور أخرى، انعدام الأمن، وعدم تنفيذ بعض الدول الأعضاء للبروتوكولات، والحوجز أمام التجارة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم كفاية التطور التكنولوجي، وعدم كفاية التعاون في شبكات العلاقات، والقيود على جانب العرض، وضعف تطوير البنية التحتية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، والافتقار إلى تنسيق السياسات، والعضوية في أكثر من منظمة إقليمية، وضعف الموارد البشرية وتعبئة الموارد المالية والمادية.

التكامل الاقتصادي، رافعة استراتيجية في أجندة 2030 للتنمية المستدامة وفي الأجندة الإفريقية 2063

على مدى العقد الماضي، انخرطت الحكومات الإفريقية، مثل البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، في تغيير السياسة العالمية وتقارب الأجنحة العالمية، أي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث والأجنحة الحضرية الجديدة. هذه العضوية هي جزء من إعادة توجيه السياسة القارية نحو التنمية المستدامة، على النحو المحدد في أجنحة 2063.

عند تبني أجنحة 2063 بتطلعاتها السبعة، كان القادة الأفارقة "مدركين تماما أن إفريقيا (كانت) على مفترق الطرق و (كانوا) عازمين على تحويل القارة وضمان تغير شامل ولا رجعة فيه للوضع الإفريقية".

مع تطلعاتها السبعة، أعربت الدول الإفريقية عن رغبتها في الرخاء المشترك والرفاهية والوحدة والتكامل، وقارة يسود فيها مواطنون أحرار وآفاق أكبر حيث تتحقق الإمكانيات الكاملة للنساء والشباب، والأولاد والبنات، ويتمتعون بالأمان من الخوف والمرض والعوز.

تهدف أجنحة 2063 إلى تحقيق مجموعة متكونة من سبعة تطلعات لكل منها أهدافها الخاصة التي، إذا تم تحقيقها، ستمكن إفريقيا من تحقيق رؤيتها لعام 2063. تعكس هذه التطلعات السبعة رغبتنا في الازدهار والرفاهية المشتركة والوحدة والتكامل، لقارة المواطنين الأحرار والآفاق الواسعة، حيث يتم استغلال إمكانيات النساء والشباب بالكامل، والتحرر من الخوف والمرض.

ولذلك، فإن التكامل الإقليمي هو أولوية رئيسية في استراتيجية التنمية في إفريقيا، حيث التجارة الحرة بين الأعضاء هي واحدة من أحجار الزاوية في هذه الأجنحة.

الطموح 2 من الأجنحة الإفريقية 2063	الأهداف:
<p>قارة متكاملة، موحدة سياسياً وترتكز على المثل العليا للوحدة الإفريقية ورؤية النهضة الإفريقية. منذ عام 1963، كان السعي لتحقيق الوحدة الإفريقية مستوحى من روح الوحدة الإفريقية، مع تركيزها الرئيسي على التحرر السياسي والاقتصادي والاستقلال. هذه الروح مدفوعة بالتنمية القائمة على الاعتماد على الذات للشعوب الإفريقية، مع حكم ديمقراطي محوره الأفراد.</p>	<ul style="list-style-type: none">● إفريقيا موحدة (الفيدرالية / الكونفدرالية) تسريع التقدم نحو الوحدة القارية والتكامل من أجل النمو المستدام والتجارة وتبادل السلع والخدمات وحرية حركة الأفراد ورؤوس الأموال من خلال إنشاء إفريقيا الموحدة وتسريع التكامل الاقتصادي من خلال إقامة ZLEC.● بنية تحتية عالمية المستوى عبر القارة تحسين الاتصال من خلال مبادرات أحدث وأكثر جرأة لربط القارة بالسكك الحديدية والطرق والبحر والجو؛ وتطوير مجمعات الطاقة الإقليمية والقارية، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات● إنهاء الاستعمار إنهاء جميع بقايا الاستعمار وتحرير جميع الأراضي الإفريقية الواقعة تحت الاحتلال بالكامل.

علاوة على ذلك، يدعو الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة إلى التعاون والشراكة العالميين من أجل: "17-6. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والوصول إليها، وتحسين تبادل المعرفة بشأن الشروط المتفق عليها بشكل متبادل، بما في ذلك عن طريق تحسين التنسيق بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال إنشاء آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا" لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية، مثل تغير المناخ وإدارة النفايات وكفاءة الطاقة والتنمية الاقتصادية المحلية (LED).

رافعة جديدة في بناء وتعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAf

يعتبر التوقيع التاريخي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAf) الذي تميز التطوع التحرري الإفريقي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في مارس 2017 في كيبالي (رواندا)، والذي تم إطلاقه رسمياً في يناير 2021، دليلاً على إجماع قاري لتحقيق هذا الطموح وأبعاده.

وتتكون من التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، وهي:

- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)
- مجموعة شرق إفريقيا (CAE)
- المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا CEEA
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)
- اتحاد المغرب العربي، المغرب العربي
- دول الساحل والصحراء، CENSAD.

أهدافها الرئيسية هي:

- (1) تعميق التكامل الاقتصادي في أفريقيا بما يتماشى مع أجندة 2063 ،
- (2) إنشاء اتحاد جمركي قاري ،
- (3) تحرير التجارة البينية الإفريقية،
- (4) حل مشكلات عضوية المجموعات المتداخلة على مستوى الاقتصاد الإقليمي (CER) ،
- (5) تحسين القدرة التنافسية ،
- (6) المساهمة في حركة رؤوس الأموال والأشخاص الطبيعيين وتسهيل الاستثمار،
- (7) تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة ، والمساواة في النوع الاجتماعي والتحول الهيكلي ، و
- (8) تعزيز التصنيع.

بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (CEA)، سيؤدي تنفيذ وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة التجارة البينية الإفريقية بنسبة 52٪، بزيادة قدرها 35 مليار دولار سنوياً.

ما هي الفوائد و الوقع الإيجابي على الحكامة والتنمية على المستوى المحلي و الترابي؟

تعكس عملية إعادة التوجيه هذه اعترافاً متزايداً بالدور الذي تلعبه المدن والجهات بصفتها جهات فاعلة رئيسية في التنمية، حيث تشارك الآن في ديناميكيات الانتقال العالمي نحو النمو المستدام، إذ يتحمل كل فاعل وطرف معني مسؤوليته لضمان نجاح هذا المشروع الهيكلي.

تلعب الجماعات الترابية الإفريقية (CTA) دوراً كبيراً في العملية الأفقية لتكامل إفريقيا.

على هذا المستوى يتم تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والثقافية للسكان، لا سيما فيما يتعلق بالصحة العامة والتعليم والإسكان والتنقل وإدارة النفايات والحصول على مياه الشرب والإضاءة والمرافق الثقافية والترفيهية وغيرها من المرافق والخدمات العمومية الأساسية لجودة الحياة في المجال الترابي ورفاهية المواطنين).

وفي هذا المستوى أيضا نخلق بيئة داعمة وميسرة للقدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل. تعتبر الجماعات الترابية الإفريقية مسؤولة أيضاً عن اتخاذ التدابير المناسبة التي تساهم في التنمية المستدامة (المناطق الخضراء، والتحكم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإدارة النفايات، وما إلى ذلك)، وتجهيز المنطقة بالبنية التحتية والمعدات والخدمات اللازمة، مع ضمان إدارة العلاقات مع المنظومة الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي، وتنظيم الانتقال إلى التنمية المستدامة، وهيكل العلاقات بين المناطق الريفية والحضرية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والجهوية.

هكذا تدعو الأمم المتحدة إلى إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (ODD) ، حيث تدرك أن أكثر من 65٪ منها تقع ضمن اختصاص الجماعات الترابية.

تُظهر أهمية هذه المهام بالإضافة إلى تنوعها إلى أي مدى تعتبر الجماعات الترابية الإفريقية مستوى أساسياً من الحكامة من أجل التحول الهيكلي والتنمية المستدامة لإفريقيا.

يشكل منتدى المناطق الإفريقية، الذي انطلق خلال النسخة الثامنة من قمة المدن الإفريقية التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية، المنعقدة في نونبر 2018 في مراكش، المغرب، أداة موحدة لصوت الحكومات المحلية والجهوية. وعقد اجتماعها الأول في الفترة من 8 إلى 10 شتنبر 2022 في السعيدية بالمملكة المغربية، وكان موضوعه "مساهمة الجماعات الجهوية في التنمية المستدامة وديناميكيات التكامل في إفريقيا".

بالنظر إلى النطاق الجغرافي، فإن الجهات هي المقياس المناسب لتصميم وتنفيذ وتقييم سياسات التنمية الاقتصادية التي تركز على خلق فرص العمل وتوليد الدخل. بالإضافة إلى المجمعات الصناعية، يجب عليها العمل على تحسين مناخ الأعمال وتطوير الأدوات، مثل وكالات التنمية الجهوية. كما أنها مسؤولة عن استغلال الموارد الطبيعية والصناعات الثقيلة والتعدين والغابات وصناعة السيارات وصناعة النسيج وما إلى ذلك.

منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة - إفريقيا CGLU Afrique، بصفتها المنظمة الجامعة للحكومات المحلية والجهوية الإفريقية من خلال أعضائها من الجمعيات الوطنية والجهوية، لديها مهمة دعم عملية اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية في إفريقيا بحيث تلعب الجماعات الترابية الإفريقية دوراً مهماً في ديناميات التنمية المستدامة وتكامل التتبع، من خلال رؤية واستراتيجيات وركائز عمل متنوعة للغاية: المرافعة، وبناء القدرات وإدارة المعرفة، والمساعدة الفنية، وتعبئة الموارد والشراكات.

في هذا السياق، قررت منظمة CGLU Afrique، من خلال أكاديميتها الإفريقية للجماعات الترابية (ALGA)، مواصلة الحوار والتفكير والتبادلات بشأن التكامل الاقتصادي في إفريقيا، من خلال تخصيص النسخة السابعة من المنتدى الإفريقي للمسيرين الترابيين ومعاهد التكوين التي تستهدف الجماعات الترابية (FAMI7_2023)، التي ستعقد حضورياً، لمناقشة الموضوع العام التالي:

"مساهمة الجماعات الترابية في إرساء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf)"

كما هو الحال منذ عام 2017، يهدف FAMI 7_2023 إلى أن يكون لقاء لا يترك أحداً على الهامش، ومخصص بالتأكيد للجماعات الترابية ومعاهد التكوين في إفريقيا، ولكن أيضاً لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بديناميات اللامركزية، الحكامة المحلية والتنمية المحلية والجهوية في إفريقيا (Les FAMI7.mp4).

الهدف العام

ستكون هذه النسخة السابعة فرصة لعرض ومناقشة قضايا ومكانة الجماعات الترابية الإفريقية في ديناميكيات التكامل الاقتصادي للقارة.

الأهداف الخاصة

- إبلاغ أعضاء وشبكات منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية - أفريقيا بالتقدم المحرز في تفعيل ZLECAF؛
- عرض التحديات والعقبات الرئيسية التي يواجهها هذا المشروع الهيكلي.
- الاستفادة من الخبرات الموجودة وأفضل الممارسات في مجال التكامل الاقتصادي في جميع أنحاء العالم؛
- تحديد ومناقشة مكان ودور الجماعات الترابية الإفريقية فيما يتعلق بالموضوع العام للمنتدى؛
- توفير مساحات للتمكين، والتعلم من الأقران، والتكوين، والتنمية وبناء القدرات لصالح أعضاء وشبكات CGLU Afrique؛
- تبادل المعرفة والمنهجيات.
- تعزيز الشراكة والتعاون اللامركزي والتواصل؛
- اكتشاف جهة جديدة بالمملكة المغربية، في هذه الحالة جهة الدار البيضاء - سطات من حيث تراثها وثقافتها.

المكان والتاريخ

من الاثنين 20 إلى الأحد 26 نونبر 2023، بمدينة الجديدة، جهة الدار البيضاء - سطات، المملكة المغربية، حضورياً.

الفئات المستهدفة

- ممثلو الدول والحكومات الوطنية.
- ممثلو المنظمات الدولية.
- الجمعيات الوطنية والجهوية للجماعات الترابية.
- الجماعات الترابية ممثلة بالمنتخبين المحليين.
- المسيررون الترابيون الأفارقة.
- معاهد ترسيخ الأكاديمية الإفريقية للجماعات الترابية التابعة لـ CGLU Afrique وشركائها وكذلك الجامعات ومؤسسات التكوين ومراكز البحوث.
- شركاء التنمية والمانحون.
- مختلف مكونات المجتمع المدني.
- ممثلو القطاع الخاص.
- الشباب وخاصة الطلاب والطالبات.

المحاور الأساسية لـ FAMI 7_2023

- جلسة افتتاح رسمية.
- ضيف أو ضيفان مميزان.
- جلسة عامة مخصصة للموضوع العام للمنتدى.
- ورش عمل موازية.
- أيام للإخبار، والتحسيس، والتكوين، وبناء القدرات، والتعلم من الأقران، وتبادل الممارسات الجيدة حول الموضوعات ذات الأولوية لـ CGLU Afrique وشركائها.
- عقد الاجتماع الثامن مع المراجعين الجهويين الأفارقة لـ ALGA التابعة لـ CGLU Afrique
- تنظيم اجتماعات الشبكات المهنية لمنظمة CGLU Afrique
- زيارات ميدانية.
- تنظيم رحلة واكتشاف التراث الثقافي لجهة الدار البيضاء - سطات.

المنظمون والشركاء

- منظمة المدن والحكومات المحلية في إفريقيا (UCLG Africa)، من خلال الأكاديمية الأفريقية للجماعات الترابية (ALGA).
- المديرية العامة للجماعات الترابية (DGCT) بوزارة الداخلية. (TBC).
- الجمعيات الوطنية للجماعات الترابية المغربية (AMPCC، AMPCPP، ARM)
- الشركاء والرعاة. (TBC).

ترتيبات التنظيم

سيتم تنظيم هذه النسخة السابعة من FAMI حضوريا.

لغات العمل

- للأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي الإفريقي، ستكون خدمات الترجمة الفورية متاحة:
- للجلسات العامة: باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.
- بالنسبة إلى ورشات العمل الموازية: باللغتين الإنجليزية والفرنسية (ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مع الشركاء الذين سيتم تعيّنهم).

معلومات مفيدة بخصوص FAMI7_2023

جميع المعلومات بخصوص FAMI7_2023، بما فيها تلك المتعلقة بالبرنامج إضافة إلى الجوانب العملية واللوجستية، يمكن الاطلاع عليها من خلال بوابة CGLU Afrique: www.uclga.org

التسجيل في FAMI7_2023

للمشاركة في فعاليات FAMI 7_2023 والاستفادة من جميع المحاور، والأشغال والأنشطة، أنتم مدعوون للتسجيل من خلال النقر على الروابط التالية:

الفرنسية:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeKX8sRcwoX_yiGSxKkBPY8JLiITPtfpYeYuyilfbXKqIbsA/viewform?usp=sf_link

العربية:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLScj8492r5ppNM5QpiMnwgSR233wYTIzbNSoJuANPEfEzoxtPw/viewform?usp=sf_link

الإنجليزية:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSftoKi5OXpUFkjOQKI96BITRC6SN4nPZFvt6VbhbaAnoIM1g/viewform?usp=sf_link

رسوم التسجيل والمشاركة في FAMI 7_2023

- لأعضاء وشبكات منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة - إفريقيا: **850 أورو للفرد**.
- لغير الأعضاء منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة - إفريقيا: **950 أورو للفرد**.
- الأزواج والأشخاص المرافقون: **100 أورو للفرد**.
- للوفود / المجموعات التي تضم أكثر من 5 مشاركين: **تخفيض بنسبة 20٪**.

هناك طريقتان لدفع رسوم التسجيل

(1) عن طريق التحويل المصرفي مباشرة إلى حساب بنك *CGLU Afrique*:

مراجع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة - إفريقيا للتحويل المصرفي
مراجع UCLG Africa للتحويل المصرفي

BANQUE MAROCAINE POUR LE COMMERCE ET L'INDUSTRIE (BMCI) AGENCE 16
NOVEMBRE-RABAT : اسم البنك
CITES ET GOUVERNEMENTS LOCAUX UNIS D'AFRIQUE : المستفيد
013 810 01124 202406 001 63 94 : RIB رقم حساب
BMCIMAMCXXXX : BIC/CODE SWIFT
Rabat 16 Novembre (00810), 2 Rue 16 Novembre, Rue Oued Makhazine, 10000 Rabat : العنوان

يجب أن يتضمن التحويل المصرفي البيان التالي:

اللقب والاسم للمؤسسة أو المشارك + **FAMI 7_2023 - ALGA - CGLU Afrique**.

(2) أو عند الوصول إلى سكرتارية المنتدى عند التسجيل

تتيح لكم رسوم التسجيل هذه الاستفادة من الخدمات الرئيسية التالية:

- الاستفادة من مرافق الاستقبال من وإلى المطار.
- الوصول والاستفادة من جميع محاور وأعمال وأنشطة المنتدى.
- الاستفادة من جلسات التمكين والتعلم من الأقران والتكوين والتنمية وبناء القدرات.
- الاستفادة من بناء الفريق.
- التوفر على مجموعة أدوات Kit المنتدى.
- الاستفادة من استراحتين (2) لتناول القهوة ووجبة غداء واحدة يوميًا طوال مدة المنتدى؛
- المشاركة في حفل العشاء.
- الاستفادة من يوم رحلة.
- الاستفادة من تسهيل إجراءات التأشيرة عند الحاجة.
- الاستفادة من النقل الداخلي.
- الحصول على شهادة تقدير و / أو المشاركة.
- فريق محترف في خدمتكم لتسهيل إقامتكم وجعلها ممتعة.

إجراءات التأشيرة

لدخول تراب المملكة المغربية، يجب على الرعايا الأجانب الحصول على تأشيراتهم عندما تطلبها سلطات هذا البلد. ومع ذلك، هناك العديد من البلدان المعفاة من التأشيرة. يتعين على المشاركين من الدول التي تتطلب تأشيرة دخول إلى المغرب والتي تمتلك دولها سفارة / قنصلية للمملكة المغربية، الاتصال بخدمات السفارة أو الخدمات القنصلية للحصول على تأشيرة دخول إلى المغرب من خلال تقديم كل ما هو مطلوب وثائق.

بالنسبة للمشاركين من البلدان التي لا توجد بها سفارة مغربية، فإن الخدمات ذات الصلة من CGLU Afrique ستساعدكم في الحصول على تأشيرة إلكترونية. للقيام بذلك، يجب عليهم إرسال نسخة من جواز سفرهم ساري المفعول لمدة ستة (6) أشهر على الأقل في أقرب وقت ممكن.

النقل الدولي والإقامة

المشاركين والمشاركات في المنتدى مدعوون لدفع تكاليف النقل الدولي، بالإضافة إلى الإقامة مع وجبتي طعام. نظرا لأن هذه النسخة السابعة من المنتدى ستعقد في جهة الدار البيضاء - سطات، فمن المستحسن اختيار مطار محمد الخامس الدولي. سيتم إرسال قائمة بالفنادق إلى المشاركين بمعايير متنوعة (5 نجوم و4 نجوم و3 نجوم).

عن المنظمين

- منظمة المدن والحكومات المحلية في إفريقيا (UCLG Africa)
- جمعيات الجماعات الترابية الوطنية والجماعات الترابية بجهة الدار البيضاء - سطات
- جامعة شعيب الدكالي.

للاتصال بنا:

جهات الاتصال	المنصب	الاسم
الهاتف: +212661120552 بريد إلكتروني: Nzarrouk@uclga.org Najat_zarrouk@yahoo.fr	مديرة التنمية وبناء القدرات وإدارة المعرفة وأكاديمية UCLG Africa في ALGA	د. نجات زروق
الهاتف: +212700991848 البريد الإلكتروني: Fchabi@uclga.org	مكلفة بمهمة	الآنسة فريات شابي
الهاتف: +212688429510 بريد إلكتروني: aachour@uclga.org	مكلفة بمهمة	السيدة عبير عاشور
الهاتف: +212632084972 البريد الإلكتروني: kabalo@uclga.org	إطار	السيد كوفي أبالو
الهاتف: +212662107464 البريد الإلكتروني: hmenkari@uclga.org	إطار	الآنسة هالة منكاري
الهاتف: +212 537 26 00 62 + 212 537 26 00 63 الفاكس: + 212 537 26 00 60 info@uclga.org	للاتصال بمكتب الإرشادات بـ CGLU-Afrique	
الموقع الإلكتروني لـ CGLU-Afrique : www.uclga.org		